آية من يتبع الهدى في ارشاد الامة أن لا يتبع فيه هواها ولا يتحرى ما يرضيها، وان كان يريدها، وان يكون كالطبيب يجرعها المر يليقها الضرر، اذا تعذر أن تجذب بالذات الى المنافع، كما يجذب الدارج واليافع،

لا يؤمن الفرد من اتباع الهوى في سياسة الامة وارشادها عن علم أو جهل لذلك جاء الوحي بوجوب جعل أمر المسلمين شورى بينهم وبذلك ارتقت الامم العزيزة. وينبغي لمرشديها ان يسلكوا سبيل الشورى كما كيفها، فلا يستبد أحد الافراد، برأيه في الارشاد، لهذا نرجو من هذه (المجريدة) من تحرير الفوائد، فوق ما نرجو من غيرها من الجرائد، والسلام على من اتبع الهدى، ورجح العقل على الهوى،

سنن الاجتماع

﴿ في الحاكمين والمحكومين لهم وجزائهم ﴾

طبيعة الاجتماع تقتضي بوجود المتكلم، ما اقتضت بوجود النزاع والخصام، فاذا لم يتغلب على الناس من يحكم فيهم كما يشاء اختاروا هم لانفسهم من يحكم بينهم كما يشاؤن، لأن ما اقتضت به سنن الوجود واقع ماله من دافع

الحكم حاجة من حاجات الناس يقوم به بعضهم بالنيابة عن الباقين فهو كسائر الحاجات من العلوم والمهن والحرف كالزراعة والصناعة والتجارة التي يقوم بكل فرع من فروعها من يكفي المجتمع همها كما يقوم هو بسائر حاجاتهم ويكفيهم ما أهمهم. فالما كون كغيرهم من العاملين كل صنف يقدم مجموع الاصناف التي يعبر عنها بالشعب أو الامة من حيث يخدمونه «وكل ميسر لما خلق له» ومسير الى حيث يسوقه استعداده، فمن سابق ومتخلف، ومن محسن ومسيء «ولكل جزاء» والجزاء اما مال يكفي أو يغني، وأما مال وجاه يعلي

جزاء الاعمال التي تطلبها طبيعة الاجتماع طبيعي مثلها ولولا ذلك لما اندفع كل فريق الى العمل الذي يزين له استعداده جزاءه والفضلة به فمن يطلب من

الجزاء العليمي على العمل اكثر مما تفرضه سنة الاجتماع من الجزاء عليه فهو باغ متنكب صراط الحق غير مقيم لميزان العدل اذ يطفف لنفسه و يخسر للأمة

البغي في اقتضاء الجزاء يكون من الافراد ومن الجمعيات والأصناف فالاول لا تأثير له في افساد الأمة وتلافيه سهل وأما الثاني فهو البلاء المبين لأن قوة الاجتماع هي أعظم القوى . وانما يتحقق البغي بتحديد قيم الاعمال والاشياء تحديدا طبيعيا (ان امكن) أو قانونيا ليكون متجاوز الحد هو الباغي الذي يجب ارجاعه عن بغيه

ينجمع زيد في بغيه على عمرو اذا كان أقوى منه علما أو جسما والحاكم يفصل بينهما اذا رفع الامر اليه والا كان الراضي بالمضيمة مستحقا لها جزاء على جهله ومن ذلك ما يقع كثيرا من الموظفين يطلبون فوق ماحدد لهم في (التعريفة) فالعارف يهددهم ، والجاهل قد ينقدهم ، والخطب في الامرين سهل . وانما الخطب الجلل أن يتفق صنف من القائمين بأعمال المجتمع فيبغون في طلب الجزاء . ومنه ما يعرف في هذا العصر باعتصاب العمال ولكن هذا الاعتصاب يجري في أعمال لم تحدد أجورها تحديدا طبيعيا ولا شرعيا ومسلك العدل في تحديد القانون له دقيق ولا أرى له وجها ترضى به طبيعة الاجتماع الا أن يكون النسبة بين كسب المالكين واجور العاملين ، ويأبى علينا هذا المقال ان نخوض فيه ويرضي لنا ان نرده الى الحاكمين ،

لا نقول ان اعتصاب العمال من البغي ، ولا نقول ان فيه خطرا على الشعب ، وانما الخطر العظيم في بغي الحاكمين ، الذين يوكل اليهم تلافي بغي الافراد والجمعيات من المحكومين لهم ،

ماهو نوع عمل الحكام في الامة وما هو نوع جزائهم عليه ؟ جاء في فاتحة الكلام أن الحاكم اما متغلب بالقوة يحكم كما يشاء واما مختار من المحكومين له فيحكم بينهم بما يشاؤن من الشرائع والقوانين ، فالحاكم الأول يرى أن عمله من قبيل ادارة صاحب المزرعة والماشية والعبيد لما يملك وان ما يأخذه هو من قبيل الغلة والربع وانه يجب على المحكومين له أن يقوموا له في مزرعته الكبيرة (المملكة) بما يطلب وأن يرضوا بما يفرضه لهم وعليهم والمحكومون له يرونه سلطانا باغيا يتربصون به الدوائر على حسب حالهم في العلم والقوة أو الجهل والضعف . والحاكم الثاني يعلم كما يعلم

المحكومون له أن عمله من قبيل عمل الفعلة والاجراء وان ما يأخذه من الجزاء المالي عليه أجرة مفروضة وأن الجزاء المعنوي وهو الجاه أثر طبيعي لاحسانه في عمله كما يكون لغيره من المحسنين الى الامة في ترقية العلوم والفنون والاعمال

على حسب حال الامة يكون حكامها في نفس الامر الذي تقضي به طبيعة الاجتماع « كما تكونون يولى عليكم » واما حكم الشرع والعقل فهو يقضي بوجوب جعل الحكام أجراء للامة ، قال أبو العلاء ، فيلسوف الشعراء

ملّ المقام فكم أعاشر أمة حكمت بغير كتابها أمراؤها
ظلموا الرعية واستجازوا كيدها فغدوا مصالحها وهم أجراؤها

كذلك شأن أكثر الاجراء والوكلاء مع الملاكين الجاهلين بما يجب أن يكون عليه ملكهم العاجزين عن تحديد الاعمال وتحديد اجور العمال والزام كل عامل أن يلزم حده ، لذلك أتحى الفيلسوف في شعره باللائمة على الامة التي مكنت أجراءها من الاستبداد في السيادة عليها حتى تجاوزوا مصالحها ، ينبيها بذلك الى اقامة الشريعة فيهم وارجاعهم الى الكتاب العزيز الذي جعل أمر المؤمنين شورى بينهم

ذلك حكم الشريعة والعقل ولن تقدر الامة على القيام به الا بتغيير الافكار والاخلاق التي كان من اثرها الطبيعي ان صار الاجراء سادة مالكين وتحصيل الافكار والعلوم والاخلاق التي تمكنها بالاتحاد من جعل المتغلب بقوته ، مختارًا لعدله وفضيلته ،

اذا احسن الحاكم المتغلب في عمله واقتصد فيما يتناول من مال الامة جزاء عليه كان جديرًا بالجاه الصحيح وهو ملك القلوب وقيادتها بالمحبة والتعظيم وبما يتبعه من الحمد والثناء واذا اساء عملاً واسرف فيما يأخذ يفوته الجاه الصحيح ويستبدل به الجاه الباطل وهو قهر الرعية على ان تعامله معاملة الحاكم العادل من الثناء والتعظيم الصوري مكابرة للنفس وعصيانًا للقلب في سبيل طاعته الالزامية . اما الحاكم المختار للامة فهي التي تفرض له برضاها اجره وتملكه قلوبها طائعة مختارة

روى ابن سعد في الطبقات عن حميد بن هلال قال لما ولي أبو بكر قال اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم افرضوا لخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يصيبه .

قالوا نعم : برداه (ثوباه) ان اخلقهما وضعهما واخذ مثلهما وظهره (أي ما يركبه) اذا سافر ، ونفقته على أهله كما كان ينفق على أهله قبل ان يستخلف : قال أبو بكر رضيت . وفي رواية أو رويات انه أراد أن يعمل في التجارة طرفا من النهار لاجل عياله وينظر في امور الناس في سائر الاوقات فتنحوه وقال عمر نفرض لك فاراد ان يمتنع فاقنعوه وفرضوا له كواحد من المهاجرين لا ارقاهم ولا ادناهم . وكذلك كان ينفق قبل الخلافة

هكذا كانت حكومة المسلمين في أول عهدها كانت من القسم الثاني من التقسيم المتقدم فعرض عليها من عوارض الاجتماع ما حولها عن وضعها وجعلها من القسم الآخر . وكم من حكومة كانت ظالمة بالتغلب فزحزحتها طبيعة الاجتماع عن مكانها ووضعتها تحت سيطرة الامة كحكومات الفرنجة في بلادها

لم تكن حكومة الشورى في المسلمين اثرا لارتقاء اجتماعي فيهم ولذلك لم يطل عليها العهد وانما كانت اثمارا باس الدين وعملا بهدايته وقد تغلبت العصبيات في الامة قبل ان يستقر هذا النوع من الحكومة ، ويلقي بوانيه (أي يثبت ويقيم) بهدي الدين ويصير طبيعيا في الامة

للحكومات آجال مقدرة بقدر أحوال المحكومين لها الاجتماعية ولمدبر الكون فيها سنن لا تتبدل ولا تتحول ، فما قصر اجل حكومة الشورى في المسلمين الا لان ذلك المجموع المؤلف من جميع الشعوب والاجناس لم يكن مستعدا لان يكون مسيطرا على حاكميه لقلة معارفه الاجتماعية ولانتفاء الوحدة التي تجعل الامة كرجل واحد . وانما يستفيد الناس من الدين والدنيا في كل زمان بقدر استعدادهم . ولو كانوا شعبا واحدا في قطر واحد لرجي لهم طول هذا الاجل كما طال اجل حكومة الرومان ثم قضي عليها بالتوسع في العمران ودخول الشعوب الكثيرة تحت سلطانها

اذا اراد الله بامة ان تنهض الى جعل حكومتها تحت سيطرتها كما يجب ان تكون سهل لها من اسباب العلم الصحيح والتربية القويمة ما ينير أذهانها ويجمع كلمتها حتى تكون امة عاقلة حكيمة « والعاقل لا يظلم لا سيما إذا كان امة » كما قال الحكيم السيد جمال الدين الافغاني

يسرنا ان نرى بوادر العلم والتربية في افراد من امتنا الاسلامية في كل شعب وكل قطر وأن نرى بعض مرشديها يحثونها على الاستزادة منهما ويسوءنا ان بعض المباهلين المراثين يفتاتون على المرشدين المخلصين فيعلقون آمال الامة بغير هذا الطريق المعبّد والصراط السوي في تقويم الحكومة وما يجب ان تعاملها به الامة . ولكن قضت سنة الله بأن يغلب الحق الباطل ويرجح النافع على الضار ولو بعد حين

يسهل على من أوتي الطلاقة في القول والعرفان باهواء الجماهير أن يغش امة هي في طور الطفولة في الحياة الاجتماعية وليس لها زعماء وحكماء ترجع في الامور العامة اليهم . ويسهل على من أوتي الحكمة وفصل الخطاب ان ينصح لها ويهديها سبل الرشاد ، فاذا هي وزنت بالمخلصين وجدهم شقيت ، واذا هي وزنت الناصحين سعدت ، واذا تنازعها الصنفان وجد صاحب الحق من نصر العقلاء وإن قلوا ، مايفل جموع أنصار الباطل وان كثروا ، وبذلك ترتقي الامة ارتقاء يجعلها أهلا لان تختار حكامها وتحدد لهم الجزاء المالي على اعمالهم وتمنحهم الجاه والشرف باختيارها لانهم يحكمونها بمشيئتها المبنية على الحكمة والعرفان ، وهي تجزيهم بمشيئتها الناشئة عن الرضى والاذعان

الى أي شيء أنت يامصر احوج

للقطر المصري في هذا العصر حال لا يشاركه فيها قطر آخر من اقطار الارض وهذه الحال مفيدة له من وجه وخطر على أهله من وجه آخر فيجب ان يعرفوا كيف يجتنون الفوائد من الوجه الاول ويجتنبون الغوائل من الوجه الثاني

الحال التي انفرد بها هي ان جميع الامم الراقية تنازع أهله الحياة في المعاش أو الاقتصاد كما يقال وفي الاجتماع والآداب وما من أمة منها الا وهي ارقى من أهله في العلوم والاعمال ولها من الحقوق فيه أكثر مما لهم فالقوانين المصرية تبيح للاجانب ان يملكوا من البلاد كل مايملكه الوطني وان ينشروا فيها لغاتهم واديانهم ومذاهبهم ويأتوا بعاداتهم وتقاليدهم كما يفعل الوطني ولكن الحكومة المصرية ليس لها من المراقبة والسلطان على الاجنبي مثل مالها على الوطني فالاجنبي أوسع